جدول الأعمال يتضمن أداءها القسم والمنطق يقول إنه على كل الوزراء الحضور

الخرافي: أبلغت بحضور الحكومة جلسة الثلاثاء لأداء القسم

أعلن رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي انه تبلغ بحضور الحكومة جلسة المجلس المقرر عقدها غدا الثلاثاء، وذلك في اطار الإجراءات الدستورية الواجب اتباعها تنفيذا لحكم المحكمة الدستورية.

وأضاف في تصريح الى الصحافيين ان النائب خالد العدوة اعتذر عن عدم حضور الجلسة، وانه لم يتسلم اي اعتذارات أخرى، مؤكدا انه لا يستطيع الجزم بإمكانية توافر النصاب اللازم لعقد الجلسة من عدمه.

وأوضح ان النائب د.محمد الحويلة قدم استقالته اليوم (أمس) من عضوية المجلس لكن لم يتسن إدراجها على جدول أعمال الجلسة، كما تسلم الاسبوع الماضي استقالة النائب محمد المطير، وتم ادراجها على بند الأوراق والرسائل الواردة.

وعن الاستقالات الأخرى التي أعلن عنها بعض النواب، قال: لم تصلني اي استقالة الا من النائبين المطير والحويلة.

وسئل ان كانت الحكومة ستحضر بكامل وزرائها فأجاب: ان هذا السؤال يوجه الى الحكومة، فما أبلغت به ان الحكومة ستحضر اما طبيعة ونوعية هذا الحضور فلا معلومات لدي.

وأضاف ان هذه الجلسة تتضمن في جدول اعمالها بندا خاصا بأداء الحكومة اليمين الدستورية، والمنطق يقول انه على كل الوزراء الحضور، لكن لا أعلم حتى الآن ماهية هذا الحضور.

وأبدى الخرافي تفهمه لقلق المواطنين من الوضع السياسي الراهن.

وأكد ان السبيل للخروج من هذا الوضع يتطلب التطبيق السليم لمواد الدستور، وهو ما من شأنه تحقيق الاستقرار المنشود، ويطمئن المواطنين الى سلامة الاجراءات المستقبلية، محذرا من ان اي تلكؤ او تردد في التطبيق الكامل لمواد الدستور يعني مزيدا من عدم الاستقرار ومزيدا من الفوضى.

وشدد على ضرورة وضع الدستور ومصلحة الكويت ودولة المؤسسات فوق اي اعتبار آخر، وعليه ينبغي إلا تكون ردود أفعالنا منطلقة من منظور ودافع شخصي، وهو ما يقتضي تغليب مصلحة الكويت ودولة المؤسسات واستكمال الإجراءات الدستورية السليمة لتجنب تكرار الطعون والأخطاء السابقة.

الرئيس جاسم الخرافي خلال استقباله السفير الهندي

العدوة اعتذر عن عدم حضور الجلسة ولا أستطيع الجزم بإمكانية توافر النصاب من عدمه

الحويلة قدّم استقالته لكنها لم تدرج على جدول الأعمال وتم إدراج استقالة المطير على بند الرسائل

الحويلة يقدم استقالته من مجلس 2009 رسمياً إلى الخرافي

تقدم النائب د.محمد الحويلة امس رسميا باستقالته من مجلس الامة، وقدمها لرئيس المجلس جاسم الخرافي شخصيا، التزاما بما تعهد به فور صدور حكم المحكمة الدستورية ببطلان مجلس 2012، مؤكدا في الوقت ذاته انه سيبقى «خادما مخلصا» للكويت وشعبها في اي موقع كان.

وقال الحويلة في مؤتمر صحافي عقده في مجلس الامة عقب تقديم الاستقالة، ان الاستقالة جاءت التزاما بما سبق وتعهدت به بعد قرار المحكمة الدستورية ويأتي ايضا انسجاما مع قناعتي وقناعة قاعدتي الانتخابية وتوجه الشعب الكويتي، مبينا ان اسباب حل مجلس 2009 لا تزال قائمة، لانها جاءت نتيجة مطالبة شعبية مستحقة ومعلنة، وبرغبة سامية من قبل سمو امير البلاد، ولتمكين الشعب الكويتي من اختيار من يمثلهم بأمانة.

وحذر الحويلة من تعديل النظام الانتخابي او التصويت بأي شكل من الاشكال لانه يعتبر التفافا على ارادة الامة، ولابد ان يتم اي تعديل من خلال بيت الامة ومن خلال نواب الامة والمؤسسة التشريعية التي يجب ان يمر اي تعديل عبرها حتى يكون فعلا معبرا عن طموحات الشعب الكويتي وتطلعاته.

وأوضح ان استقالته اتت لتؤكد عدم الرغبة في استمرار مجلس 2009 من قبل الشعب الكويتي وانسجاما مع مبادئي، مبينا انه رأى ان من واجبه الانسجام مع مطالبات الشعب الكويتي.

وافاد الحويلة بتنازله عن كل مستحقاته المالية لدعم ونصرة الشعب السوري، واسأل الله ان ينصرهم وان تعود سورية الى اهلها الاحرار وان يبشرنا الله في هذا الشهر الفضيل بنصر كاسح على بشار وزمرته.

وشدد على ان تعديل النظام الانتخابي السابق تم من خلال مجلس الامة وبالتالي فإن اي تعديل في النظام الحالي يجب ان يمر من خلال المجلس ايضا.

وبسؤاله عن النظام الانتخابي الذي يرى انه الانسب للكويت قال الحويلة: ان اي نظام يحظى بدعم الاغلبية داخل قاعة عبدالله السالم وهو الذي سيكون فيه مصلحة الكويت، ولكل عضو ان يدافع عن قناعته وعلينا حاليا ان تبقى على النظام الحالي، ولو انني اتفق مع انه لا يحقق العدل والمساواة ولكن التعديل يجب ان يتم من خلال المجلس.

وعن الترشح للانتخابات المقبلة من عدمه قال الحويلة: انه من السابق لاوانه الحديث عن هذا الموضوع وبعد صدور مرسوم حل المجلس الحالي فعندها لن نستغني عن التشاور مع احبائنا وقواعدنا الانتخابية وسننزل عند رغباتهم، معربا عن امله في ان يكون النجاح في اي انتخابات مقبلة من نصيب الاكفأ والاصلح من القادرين على حمل الامانة واداء المسؤوليات الكبيرة الملقاة على عواتقهم وترجمة طموحات الشعب الكويتي الى واقع، مشددا على ان الكويت فيها الخيرات الكثيرة ويجب ان نستثمرها بما يخدم المواطن الكويتي، ونجعل الكويت في مصاف الدول المتقدمة بعد ان تأخرت كثيرا.

وعن حضور الجلسة المقبلة والسبب في التعجيل في تقديم الاستقالة قبل انعقادها اوضح الحويلة انه كان اول من اعلن الاستقالة وليس بموعد تقديم الاستقالة اي ارتباط بالجلسة، وبالنسبة لتلك الجلسة عسى ربي يكتب اللي فيه الخير، مناشدا سمو الامير بأن يعجل في حل مجلس 2009، ومعالجة الخلل في اجراءات الحل السابقة وان تكون هناك انتخابات سريعة ونزيهة حتى يصل نواب قادرون على تمثيل الامة بعيدا عن اي شبهة دستورية او طعن قد يبطل الانتخابات.

واعلن الحويلة عن انه سيقاطع الانتخابات المقبلة في حال تم اي عبث في النظام الانتخابي، كما اعلن عن انه سيقوم الليلة (البارحة) بتوقيع وثيقة المقاطعة.

وبخصوص ما اثير عن تزكية بعض المرشحين من قبل القبائل اكد الحويلة ان للقبائل شأنا خاصا، ولم اسمع شيئا عن التزكية وبالتأكيد ان كل ذلك سيخضع لمشاورات القبيلة، ومن السابق لاوانه الحديث عن هذا الموضوع، فالكل بانتظار صدور مرسوم الحل حتى تجتمع القبائل وغيرها من شرائح المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني الاخرى للتباحث في شؤون الانتخابات.

وختم بالقول: سأبقى خادما للكويت وشعبها في اي موقع كان واسأل الله ان يحفظ الكويت وان نمر من هذه المرحلة الدقيقة وان تكون هناك انتخابات نزيهة محصنة دستوريا.

د.محمد الحويلة

الملا: سأقاطع الانتخابات إذا غُيرت الدوائر.. وجوهر: عدم حضور الحكومة بالكامل لجلسة الثلاثاء «مسرحية» لن أشارك فيها

د.حسن جوهر

صالح الملا

خلال حضوره لغبقة التيار التقدمي الرمضانية أعلن النائب صالح الملا عضو كتلة العمل الوطني مقاطعته للانتخابات المقبلة في حال صدور مرسوم ضرورة بتعديل الدوائر الانتخابية قبل فصل المحكمة الدستورية فيها. من جهته، قال النائب د.حسن جوهر: اذا امتنعت الحكومة عن حضور جلسة غد الثلاثاء التي دعا لها رئيس مجلسة الأمة جاسم الخرافي بكامل هيئتها فهذه مسرحية أخرى لن أشارك فيها.

وكان جوهر قد دعا النواب في وقت سابق لحضور الجلسة لاستكمال الإجراءات الدستورية الصحيحة لحل البرلمان بعد حكم المحكمة الدستورية والذي قضى ببطلان انتخابات مجلس 2012 وعودة مجلس 2009.

العدوة يعتذر عن جلسة الثلاثاء: لست مقتنعاً بأهميتها وجدواها

خالد العدوة

تقدم النائب خالد العدوة بكتاب اعتذار الى رئيس مجلس الأمة قال فيه: أعتذر عن حضور الجلسة ـ جلسة الثلاثاء 2012/7/31 ـ لعدم قناعتي بأهميتها وانعدام جدواها.

الغانم: كتلة العمل الوطني ستحضر جلسة الثلاثاء لتمكين مجلس 2009 من استرداد سلطته

أكد النائب مرزوق الغانم أن كتلة العمل الوطني ستحضر جلسة مجلس الأمة الثلاثاء المقبل إيمانا منها باستكمال الأطر الدستورية الصحيحة واحتراما لحكم المحكمة الدستورية بإبطال مجلس 2012 وتمكين مجلس 2009 من استرداد سلطته الدستورية كما جاء في منطوق الحكم، مشيرا إلى أن هذا الموقف يأتي التزاما من كتلة العمل الوطني بموقفها الذي عبرت عنه في بيانها الأول بتاريخ 2012/6/21 بشأن هذه الأزمة.

وقال الغانم أن هذه الخطوة نابعة من شعور أعضاء الكتلة وإيمانهم بمسؤوليتهم السياسية في الأوضاع الراهنة وهو تجسيد واضح لاحترام الدستور فعلا وليس قولا فقط، مشيرا إلى أن الكتلة سبق أن أكدت حضور أعضائها للجلسة يأتي استكمالا للإجراءات الدستورية وسد أي ثغرات قد تكون مدعاة لطعون مستقبلية في حل مجلس 2009 والذي عبرت الكتلة صراحة عن عدم رغبتها في استمراره.

وأعرب الغانم عن أسفه عما يجري في الساحة من حفلة مزايدات بين كل الأطراف في الوقت الذي يتطلب الموقف منا الشعور بالمسؤولية السياسية الملقاة على عاتقنا كمشرعين ينبغي علينا التعاون لإخراج البلاد من هذه الأزمة وفق الأطر الدستورية الصحيحة، مستغربا من سعي العديد من الأطراف لاستغلال الوضع الحالي لتعبئة قواعدهم ضاربين بالإجراءات الدستورية عرض الحائط.

وبين الغانم أن عدم الالتزام بهذه الإجراءات سيدخلنا والبلاد في نفق مظلم جديد، مما يحتم علينا تحمل مسؤولياتنا أمام الله والشعب الكويتي الذي وضع ثقته وأن عدم حضور الحكومة لجلسة القسم الدستوري سيعتبر تواطئا وعبثا وخشية من الصوت العالي.

وقال «للأسف فأنه في الوقت الذي نسعى فيه لوضع الحلول والعمل معا للإسراع بحل المجلس والدعوة لانتخابات جديدة وفق الإجراءات الدستورية السليمة، نجد أطرافا تزايد، فمنهم من يريد استمرار مجلس 2009 وعرقلة إجراءات الحل، وآخرون يهملون مسؤولياتهم السياسية ويهددون باللجوء الى الشارع ويعرقلون إجراءات الحل في الوقت ذاته»، وأكد الغانم «نحن أحرار لا فضل لأحد علينا بعد الله سوى الشعب الكويتي، ولا يمكن أن نحنث بقسمنا، وحضورنا للجلسة هو الموقف المطلوب منا خصوصا في هذه الفترة الدقيقة من حياتنا السياسية».

وأوضح الغانم أن رسالتنا إلى الحكومة ومن والاها ومن يعارضها، أن البلاد لا تحتمل المزيد من المزايدات، فأمامنا استحقاقات يجب علينا الالتفات لها، وقد تعلمنا من آبائنا وأجدادنا الالتزام بالدستور نصا وروحا، فالدستور ليس شعارا نرفعه ولكنه مبدأ يحترم وقانون يطبق، ولن يرهبنا في تطبيقه أصحاب المصالح ممن يريد للوضع الحالي أن يستمر ولا أصحاب الصوت العالي الذين يرغبون في الفوضى أن تسود.

مرزوق الغانم

«حدم»: التوجه لتعديل النظام الانتخابي بمرسوم ضرورة مرفوض.. ويجب إيجاد بديل للمقاطعة

أصدرت الحركة الديموقراطية المدنية (حدم) بيانا قالت فيه: نشارك شعبنا الكويتي العزيز وقواه السياسية المسؤولة وسلطته المعنية والمكلفة بتحقيق مصالح الأمة، ولقد آمنا في الحركة الديموقراطية المدنية بأن العمل السياسي هو عمل وطني في المقام الأول يستوجب تضافر كافة القوى والأطراف المكونة للمجتمع وصولا إلى صيغ مشتركة، دون أن يتم اختزال الرأي بيد فئة معينة وإن كانت هي الأغلبية اليوم فلربما تكون هي الأقلية غدا، ولا تبنى أساسات الدول الراسخة على تبادل أدوار الأغلبية ولا الأقلية بل على توافق المجتمع وتعاقده على قدم المساواة ومن أجل المصلحة التي ينعم بها الجميع ولا يستأثر بها أحد دون أحد. لقد سبق لنا في الحركة الديموقراطية المدنية أن تقدمنا بمبادرة للخروج من هذه الأزمة الحالية والصراع السياسي الذي أرهقنا وأرهق الكويت، تدعو للاجتماع على مائدة الحوار للتوافق على إيجاد بيئة سياسية محايدة وعادلة للجميع، إلا أنه وإدراكا منا ان هذه الأزمات أخذت منعطفا جديدا نحو الطعن بعدم دستورية النظام الانتخابي القائم من قبل البعض وعزم البعض الآخر على المقاطعة والتوجه نحو تصعيد مستحق في مواجهة سياسات للسلطة منفردة وأحادية الجانب رأينا تقديم وجهة نظرنا لكافة الشعب الكويتي وقواه السياسية وكذلك السلطة التي يفترض أنها جزء من الشعب تحرص على استقراره وتماسك نظامه السياسي والدستوري.

إن ما يدور حاليا من توجه السلطة إلى إصدار مرسوم ضرورة لتعديل النظام الانتخابي سواء بتغيير الشكل الحالي للدوائر أو تغيير عدد الأصوات التي يدلي بها الناخب أمر مرفوض، لكن في الوقت ذاته نرى ان مسألة الاكتفاء بخيار المقاطعة المستحقة دون تقديم مخرج يجنب الكويت وشعبها الفراغ الدستوري والتجاذب السياسي القائم على العناد المتبادل بين السلطة والمعارضة أمر مرفوض كذلك وتقصير من قبل جميع الفاعلين على الساحة السياسية، وعليه فإن من الواجب علينا جميعا أن نتوافق على الخطوات العملية للخروج من هذه المآزق السياسية ولا نكتفي بمجرد انتظار ما سيخلفه عامل الوقت من فراغ.

وبقراءة متفحصة للمشهد السياسي يمكننا توقع مآل الأحداث وما سينتج عن هذا الوضع المضطرب اليوم في ظل الخيارات المتاحة حاليا وعلى المدى المنظور، فلو تم الإبقاء على نظام الدوائر الحالي انصياعا لدعوة ضرورة احترام الرغبة الشعبية والقوانين المقرة من قبل السلطة التشريعية فإن المرجح هو الطعن بها أمام المحكمة الدستورية بعدم دستورية هذا النظام لعدم تحقيقه المبدأ الدستوري الموجب تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص.

ولو تم تعديل الدوائر بأي صورة كانت وتمت مقاطعة الانتخابات نتيجة هذا التعديل أيضا وسيتم الطعن بعدم دستورية هذا المرسوم إما لذات السبب أو لعدم وجود حالة ضرورة تستدعي صدوره، وبالتالي فإن النتيجة في كلا الحالين هي ذاتها دخول البلاد في فراغ من السلطتين التشريعية والتنفيذية على حد سواء وتوالد الأزمات إلى وقت غير معلوم.

ولما كان الدستور الكويتي ومن خلال تفسيره للمادة (56) منه قد أرسى قواعد العمل السياسي في البلاد القائمة على المشاورات بين السلطة والجماعات السياسية واعتبارها ممثلا للرغبات الشعبية في إدارة هذا البلد. لذا وبناء على ما تقدم، نرى إن الخطوات العملية للخروج من هذه الأزمات المتوالدة تتستوجب التالي:

1 ـ التعاون والتنسيق بين كافة التيارات السياسية والمجاميع الناشطة وبين السلطة التنفيذية للوصول إلى صيغة توافقية فحواها أن تتم الانتخابات التشريعية وفق النظام الحالي للدوائر بعد توافق الجميع على نظام انتخابي عادل يتمثل بقانون الدائرة الانتخابية الواحدة وفق القوائم النسبية المغلقة نضمن من خلالها العدالة والمساواة وعدم إمكانية الحكم ببطلانه من قبل المحكمة الدستورية.

2 ـ أن يتم إقرار هذا القانون خلال أسبوعين من تاريخ جلسة الافتتاح وفقا للإجراءات المنصوص عليها بالدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة وقبل الحكم من قبل المحكمة الدستورية المتعلق بالنظر في النظام الانتخابي القائم حاليا وفق الدوائر الخمس والأربعة أصوات وما لم تسحب الطعون.

3 ـ تقدم السلطة التنفيذية بعد إقرار قانون الانتخاب التوافقي العادل كتاب عدم تعاون لسمو الأمير حتى يتم حل المجلس وإجراء انتخابات وفقا لهذا التعديل المصادق عليه من كافة القوى السياسية والأطراف المعنية.

وبهذه الخطوات العملية التي نقدمها للشعب الكويتي نحن في الحركة الديموقراطية المدنية نضع كافة الأطراف موضع المسؤولية الواجبة صيانتها والقيام بها حقا للشعب على الجميع، فلا قوة تغلب مصالحها الخاصة على المصلحة العامة ولا تهمش الإرادة الشعبية التي هي مصدر جميع الإرادات.

قوى «11/11» تستنكر الوثيقة الرمضانية وتهدد بالنزول إلى الشارع إذا لم تغير الدوائر

قال المستشار الإعلامي نائب رئيس المكتب السياسي لقوى 11/11 الإعلامي محمد العثمان في بيان صحافي في مقر قوى 11/11 ان القوى الوطنية تتقدم بمساندة مشروع المغاير للدوائر الخمس الذي يحقق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص انسجاما مع النصوص الدستورية على أن يتم الاتفاق مع الحكومة على أن تخرج بهذا المشروع للضرورة، المشروع الانتخابي الجديد بمرسوم الضرورة ينهي هذه الأزمة التي أحدثها عدم دستورية الدوائر الخمس، وأكد العثمان أن قوى 11/11 تستنكر هذا التخبط السياسي والمراهقة السياسية من المجلس المبطل، وذلك بعد فكرة الوثيقة الرمضانية والتي تمثل انتهاكا للدستور وتوغلا على سلطة الدولة ولا تعد كونها إلا مشروع تكسب قادم رخيصا على حساب المواطنين والوطن ونربأ بالحركات الشبابية ان تستغل من قبل البعض من المجلس المبطل كما تشدد قوى 11/11 على أنه ومن غير المقبول أن تحرم شريحة كبيرة في المجتمع الكويتي 55٪ من الناخبين ألا يكون لهم ممثلون في مجلس الأمة بسبب سوء توزيع الدوائر الخمس التي كرست القبلية والطائفية والعائلية ومزقت النسيج الاجتماعي، ونؤكد أن الاستمرار في الدوائر الخمس لن يعفينا من النزول الى ساحة الإرادة كما فعلت قوى 11/11 طيلة السنين السابقة مؤكدا تمسكنا بالدستور الكويتي واحترام القوانين.

أكد أنها لا تنطلق من ضرورة حقيقية

الدبوس: الحكومة تسعى من خلال تعديل الدوائر إلى ضرب الأغلبية وليس تحسين العملية الانتخابية

قال النائب السابق عصام الدبوس ان الحكومة تسعى من خلال محاولتها تغيير النظام الانتخابي وعدد الدوائر إلى تغيير قواعد اللعبة السياسية وضرب الأغلبية الافتراضية، معتبرا أن هذا السلوك يأتي ضمن ما يسمى التكتيكات السياسية غير المبررة، مشددا على أن النظام الانتخابي يعد أحد ركائز العملية الديموقراطية، رافضا في الوقت نفسه أن يستخدم هذا الموضوع كأداة لتحقيق مكتسبات في واقع العمل السياسي.

وأضاف الدبوس ان أي تعديل للنظام الانتخابي (الدوائر أو عدد الأصوات) يجب أن يبنى على دراسة متأنية للتركيبة السكانية، والحرص على زيادة التمثيل البرلماني وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص لا أن يبنى هذا التعديل على أهداف سياسية وبطريقة متسرعة قد تترك آثارها السلبية على مجمل العملية الديموقراطية في الكويت.

وأعاد الدبوس للذاكرة ما حدث في العام 2006 حين طالب البعض بتعديل الدوائر من خمس وعشرين دائرة إلى خمس دوائر حيث كان هذا الطرح يغازل أهدافاً لاقت تجاوبا كبيرا من المجتمع وخاصة فئة الشباب حين تم تسويق هذا التعديل على أنه الكفيل بالقضاء على الظواهر السلبية في العملية الانتخابية ليتضح بعد ذلك ان كل هذه الفرضيات غير صحيحة فلم تحقق الدوائر الخمس العدالة في التمثيل البرلماني ولم تقض على الظواهر السلبية بل ربما ساهمت في تعزيزها، مشددا على ضرورة أن يسير أي تغيير مرتقب لعدد الدوائر ولعدد الأصوات على أسس موضوعية ودراسات علمية واستقراء لموقف غالبية الناخبين وأن يمضي بالطرق الدستورية وبطريقة بعيدة عن الخطاب الانفعالي أو العاطفي وبعيدة في الوقت نفسه عن الافتراضات الاعتباطية.

وتساءل الدبوس عن حقيقة وجود ضرورة في موضوع تعديل الدوائر اليوم تستدعي من الحكومة القيام بهذا الإجراء من خارج مجلس الأمة، مشددا على أن هذا السلوك غير المبرر لن يفهم إلا بأن الحكومة تبحث من خلال هذا التعديل عن تغيير قواعد اللعبة السياسة لصالحها، مختتما بأن أي تعديل لا ينبثق من خالص إرادة المواطنين سيولد ميتا بلا شك والأمر يتعلق بمستقبل الوطن وأبنائه.

عصام الدبوس